Mixed Migration Centre

مركز الهجرة المختلطة - شمال أفريقيا

الربع الأول 2020

التقرير الربع سنوي للهجرة المختلطة:
شمال أفريقيا

يغطّي هذا التقرير الربع سنوي مستجدات الهجرة المختلطة في منطقة شمال أفريقيا، حيث ينصبّ تركيزه على عدد من دول المنطقة وهي الجزائر ومصر وليبيا والمغرب والسودان وتونس. وبناءا على المجريات والمستجدات ذات الصلة بالهجرة في كل ربع، فقد يتم التركيز على بعض الدول دون أخرى.

تقدم هذه التقارير الربع سنوية آخر المستجدات حول المجريات والتحركات المتعلقة بالهجرة المختلطة وكذلك السياسات التي طرأ عليها تطورات في المنطقة. تستند هذه المستجدات على مجموعة واسعة من المصادر الثانوية للـ (بيانات) التي تم دمجها في إطار إقليمي، وذلك بتطبيق عدسة تحليلية للهجرة المختلطة. هذه التقارير الربع سنوية يتم نشرها من قبل جميع مراكز الهجرة المختلطة بمختلف المناطق.

إن مركز الهجرة المختلطة هو شبكة عالمية تتكون من سبع مكاتب إقليمية كبرى ووِحدة مركزية في جنيف تعمل على جمع البيانات والأبحاث وتحليل وتطوير السياسات المتعلقة بالهجرة المختلطة. للمزيد من المعلومات حول مركز الهجرة المختلطة والتقارير الربع سنوية من مناطق أخرى ووسائل الاتصال بكل مركز حسب المنطقة، يرجى زيارة موقعنا والتواصل معنا على :
mixedmigration.org @Mixed_Migration

مفهوم مركز الهجرة المختلطة لمصطلح "الهجرة المختلطة"

تشير "الهجرة المختلطة" إلى تنقل البشر عبر الحدود بمن فيهم اللاجئون الفارّون من الاضطهاد والنزاعات وكذلك ضحايا الاتجار بالبشر وغيرهم من الأشخاص الذين يبحثون عن حياة وفرص أفضل. يتنقل الأشخاص ضمن تدفقات الهجرة المختلطة بدافع العديد من العوامل، كما لكل منهم أوضاع قانونية مختلفة ، بالإضافة إلى أوجه ضعف متعددة. ورغم وجود الأحقية في الحصول على الحماية التي يضمنها القانون الدولي لحقوق الإنسان، إلا أن حقوق هؤلاء الأشخاص معرضة لعدد من الخروقات طوال رحلتهم. فيتنقل الأشخاص الموجودون في تدفقات الهجرة المختلطة بإستخدام مسارات و وسائل متشابهة في السفر - وغالبا ما يكون سفرا غير نظامي سواء كان جزئيا أو كليا - وبمساعدة مهربين.

حقوق صورة الغلاف:
طه الجواشي (2017)

بدعم من: وزارة التنمية الدولية البريطانية وصندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني لحالات الطوارئ لأفريقيا

Co-funded by
the European Union

UKaid
from the British people

التقرير الربع سنوي للهجرة المختلطة

شمال أفريقيا

الربع الأول - 2020

المستجدات الرئيسية

مع التدابير التي اتخذتها معظم البلدان في المنطقة لإيقاف انتشار وباء كوفيد-19، **فإن معظم المنافذ الحدودية قد أُغلقت مع نهاية شهر مارس**، مع بعض الإستثناءات التي مُنحت للمواطنين العائدين لبلدانهم. (المنظمة الدولية للهجرة).

قد وصل عدد **2,794 لاجئ ومهاجر عن طريق البحر** إلى إيطاليا وذلك منذ 1 يناير وحتى 29 مارس من عام 2020، وهذا يمثل زيادة حادة عن عدد القادمين البالغ 506 الذين تم الإبلاغ عنهم في الفترة نفسها من عام 2019.**ولا يزال معظم القادمين إلى إيطاليا يغادرون من ليبيا (72%)** . كما واصل خفر السواحل الليبية اعتراض اللاجئين والمهاجرين في البحر ، حيث تم إعادة 2,677 شخص إلى ليبيا حتى تاريخ 3 أبريل، وفقا لتقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

بينما تراجع عدد اللاجئين والمهاجرين الذين ماتوا أو اختفوا وسط المسار الأوسط للبحر الأبيض المتوسط ، حسب عدد الحالات المبلغ عنها خلال الربع الأول من سنة 2020 ، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019 (115 مقارنة بـ 161) طبقا للمنظمة الدولية للهجرة. كما **شهد أيضا المسار الغربي للبحر المتوسط تراجعا** في عدد حالات الموت والاختفاء المبلغ عنها خلال هذا الربع (40 مقارنة بـ 130).

تشير تقديرات المنظمة الدولية للهجرة بأن العدد الحالي للاجئين والمهاجرين المقيمين في ليبيا يبلغ **654,081 لاجئ ومهاجر** حتى 29 مارس من هذا العام، ومنهم 48,626 لاجئ وطالب لجوء. وهذا يشكل **زيادة طفيفة** مقارنة بالربع الأخير لسنة 2019.

في 30 يناير 2020 أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين **تعليق أعمالها في مركز التجمع والمغادرة (GDF) في طرابلس** في ظل تزايد الخطر الأمني.

كما أوقفت المنظمة الدولية للهجرة **بشكل مؤقت برنامجها الخاص بالإعادة الإنسانية الطوعية**، نظرا لغلق المجال الجوي الليبي كإجراء احترازي ضد انتشار كوفيد-19.

أكدت السلطات التونسية اتخاذها جميع التدابير اللازمة لإستضافة عدد كبير من النازحين الليبيين واللاجئين والمهاجرين في موقع محدد بالقرب من الحدود الليبية. وقد قامت دولة تونس بإستضافة 4,288 لاجئا ومهاجرا مسجلا لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين حتى تاريخ 29 فبراير، حسب تقديرات المفوضية

لمحة عامة عن المنطقة*

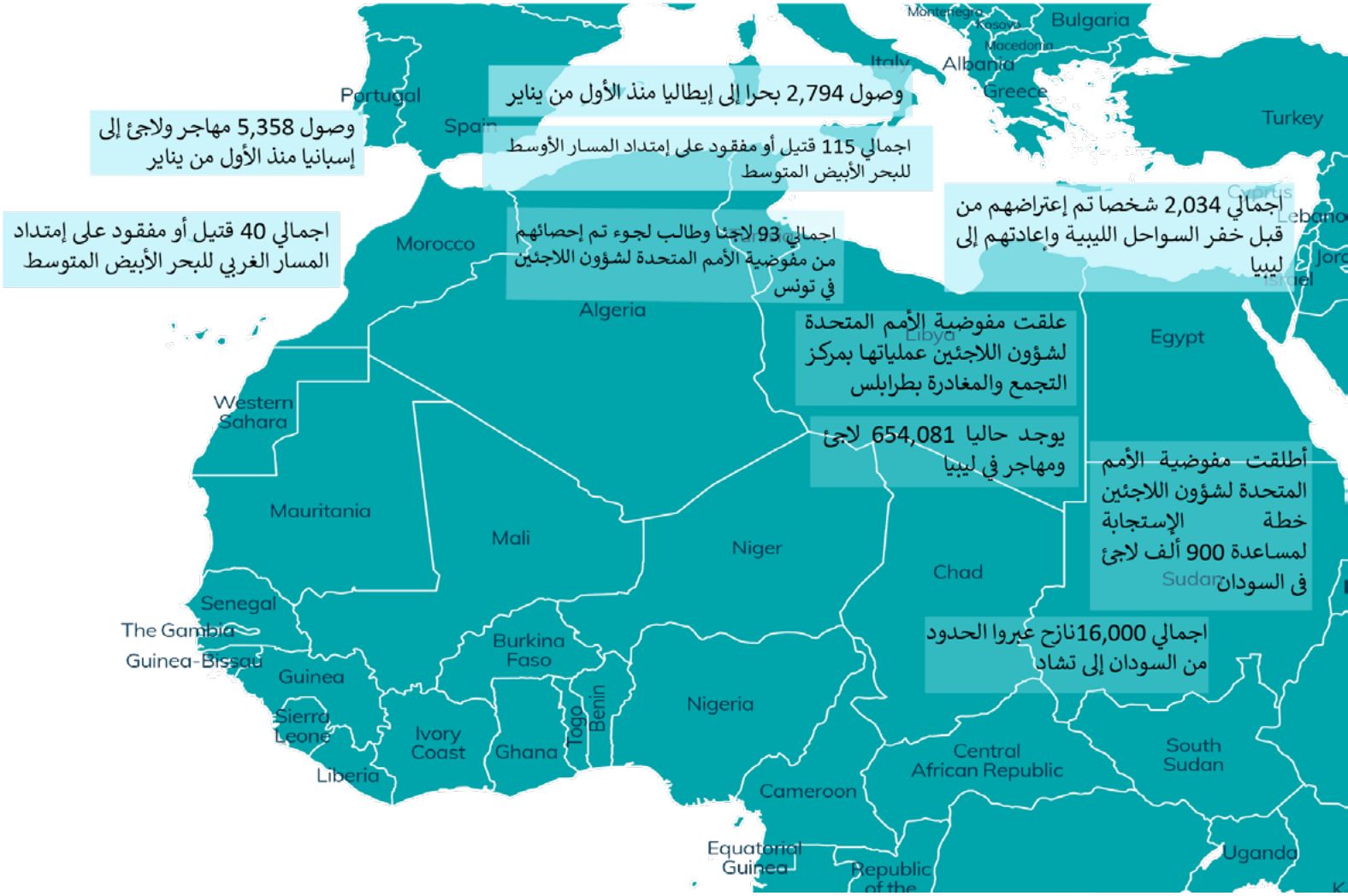

*المعلومات المحددة على الخريطة تتعلق بمستجدات مختارة ولا تمثل جميع تدفقات الهجرة المختلطة داخل شمال أفريقيا وخارجها.

المستجدات الإقليمية للهجرة المختلطة

الهجرة المختلطة من شمال أفريقيا إلى أوروبا

القادمون من شمال أفريقيا إلى أوروبا

تشير تقارير المنظمة الدولية للهجرة بأن 14,854 لاجئا ومهاجرا قد دخلوا أوروبا بحرا في الفترة من 1 يناير إلى 18 مارس 2020. ويمثل هذا العدد زيادة في عدد القادمين عن طريق البحر المتوسط بنسبة 50% تقريبا مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة. ويمكن أن تُعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع عدد القادمين من المسار الأوسط والمسار الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. كما تشير تقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بأن 2,794 لاجئا ومهاجرا قد وصلوا إلى إيطاليا عن طريق البحر في الفترة بين يناير و 5 أبريل، ما يشكل زيادة حادة عن الـ 534 حالة وصول التي تم التبليغ عنها في نفس الفترة من سنة 2019. ولازالت نسبة القادمين من شمال أفريقيا من أكثر الجنسيات وصولا إلى إيطاليا. حيث تعد الجزائر ثانى أكثر الجنسيات شيوعا (11%) والسودان رابعا (9%). ورغم أن الجنسية المغربية حلّت ثاني أكثر الجنسيات شيوعا في نفس الفترة من يناير إلى نوفمبر 2019، إلا أنها غير موجودة ضمن الخمس الأوائل في الربع الأول لسنة 2020. وحسب إحصائيات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون الاجئين، فإن حالات الوصول إلى مالطا خلال الفترة من يناير وحتى 29 فبراير إرتفعت إلى 989 مقارنة بـ 49 فقط من نفس الفترة من السنة التي سبقتها. وقد كانت الأغلبية العظمى لحالات الوصول من السودان (32%) تماما مثل سنة 2019 بنسبة (39%).

أما بالنسبة للمسار الغربي للبحر الأبيض المتوسط، فقد وصل 5,539 لاجئ ومهاجر إلى إسبانيا[1] حتى تاريخ 29 مارس، ما يمثل انخفاضا بنسبة 20% عن نفس الفترة من السنة الماضية حسبما أفادت به مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. فضمن الجنسيات التي وصل مواطنوها إلى إسبانيا خلال شهري يناير وفبراير، حلّ الجزائريون (أولا 28%) ثم المغاربة (ثانيا 18%) ثم التونسيون (ثامنا 4%) وأخيرا المصريون (تاسعا 2%).

المغادرون من ليبيا

تبقى ليبيا نقطة الإنزال الرئيسية للاجئين والمهاجرين العابرين للمنطقة الوسطى للبحر الأبيض المتوسط خلال الربع الأول لسنة 2020. حسبما تم الإبلاغ عنه لشهري يناير وفبراير، فنسبة القادمون لإيطاليا من ليبيا تقدّر بـ 72% ، تليها تونس (12%) والجزائر (11%). كما أفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين حتى 3 أبريل بأنه قد تم إنقاذ أو اعتراض 2,677 شخص من قبل خفر السواحل الليبية وإرجاعهم إلى ليبيا. هذا يمثل زيادة بنسبة 163% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019. وفي شهري يناير وفبراير من سنة 2020، كانت أهم النقاط التي وقعت فيها عمليات الاعتراض على طول الساحل الليبي هي طرابلس (1,063 شخص)، تاجوراء (271) وصبراتة (204). في نفس الوقت، دعت المنظمة الدولية للهجرة إلى إيجاد حل بديل للإعادة إلى ليبيا، حيث أفادت بالظروف المؤسفة التي يعيشها اللاجئون والمهاجرون الذين أعيدوا إلى مراكز الاحتجاز الرسمية في ليبيا.

اللاجئون والمهاجرون المفقودون في البحر الأبيض المتوسط

خلال الفترة بين 1 يناير و 18 مارس، أفيد عن وفاة أو فقدان 219 لاجيء ومهاجر في البحر الأبيض المتوسط، بينما كان الرقم 299 في نفس الفترة من السنة الماضية. من بين تلك الحالات، تم تسجيل 115 حالة وفاة واختفاء في المسار الأوسط للبحر الأبيض المتوسط

1 يتضمن هذا الرقم أيضا حالات الوصول إلى جزر الكناري وسبتة ومليلة

مقارنة بـ 161 حالة لسنة 2019. أما في المسار الغربي للبحر الأبيض المتوسط، فقد تم تسجيل 40 حالة وفاة واختفاء بعد أن كانت 130 حالة لسنة 2019. بعد التنبيه الذي أطلقته منظمة هاتف الإنذار – منظمة غير حكومية- ، أفاد مشروع المهاجرين المفقودين التابع للمنظمة الدولية للهجرة أن قاربا يحمل على متنه 91 مهاجرا لا يزال مفقودا بعد مغادرته من ليبيا منذ خمسة أسابيع مضت، بتاريخ 9 فبراير.

الهجرة المختلطة من وإلى وداخل ليبيا

آخر الأرقام حول اللاجئين والمهاجرين في ليبيا

تقدر المنظمة الدولية للهجرة وجود 654,081 لاجئ ومهاجر في ليبيا حتى 31 مارس . ومنهم 48,626 لاجئ وطالب لجوء حسب تقدير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين حتى تاريخ 3 أبريل. وهذا يشكل زيادة طفيفة عن عدد اللاجئين وطالبي اللجوء[2] (46,395) المعلن عنه من طرف المفوضية في بداية شهر يناير 2020، بالإضافة إلى زيادة بسيطة في العدد الكلي للاجئين والمهاجرين حسب إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة في ديسمبر 2019 (636,426).

إغلاق مركز التجمع والمغادرة

في 30 يناير، أعلنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعليق العمليات داخل مركز التجمع والمغادرة (GDF) بطرابلس وسط ازدياد المخاطر الأمنية، نظرا لتساقط القذائف بالقرب من هذا المركز بداية ذلك الشهر وسقوط بعض الشظايا وسط مستودع داخل المبنى. كما أفادت المفوضية أنها نقلت اللاجئين المستضعفين - من الذين تنطبق عليهم شروط إعادة التوطين أو الإجلاء إلى دول ثالثة - إلى أماكن أخرى. من بين أولئك 400 شخص نجوا من الغارة الجوية على مركز إحتجاز تاجوراء بشهر يوليو 2019.

العلاقات مع الاتحاد الأوروبي

طالبت دونجا ميجاتوفيك -مفوض حقوق الإنسان بالإتحاد الأوروبي- إيطاليا بالتوقف عن التعاون مع خفر السواحل الليبية الذي يقوم بإعتراض اللاجئين والمهاجرين في البحر ويعيدهم إلى ليبيا. حيث تجددت تلقائيا مذكرة التفاهم بين إيطاليا وخفر السواحل الليبية يوم 2 فبراير، أي بعد يومين من مراسلة ميجاتوفيك إلى وزير الخارجية الإيطالي لويدجي دي مايو ، مُطالبة إياه بتعليق هذا التعاون.

في 17 فبراير، أعلن الاتحاد الأوروبي أنه بصدد إطلاق عملية جديدة في البحر الأبيض المتوسط لغرض مراقبة حظر الأسلحة المفروض على ليبيا من قبل الأمم المتحدة ، ومنع أي شحنات أسلحة قادمة بشكل رئيسي من شرق المتوسط وعبر قناة السويس باتجاه ليبيا. وفي ذات الوقت، قام وزراء الاتحاد الأوروبي بإنهاء عملية صوفيا التي أطلقت سنة 2015 بغرض محاربة الإتجار بالبشر من ليبيا ، والتي امتدت لاحقا للقيام بعمليات إنقاذ في البحر الأبيض المتوسط. ولكن هذه العمليات ليست مذكورة في اتفاقية عملية المراقبة الجديدة.

2 تقوم المفوضية بتسجيل الجنسيات التالية في ليبيا: العراق، سوريا، فلسطين، إريتريا، إثيوبيا، الصومال، السودان، جنوب السودان واليمن.

التنقل من وإلى وداخل تونس

آخر الأرقام حول اللاجئين والمهاجرين في تونس

من 1 يناير وحتى 29 فبراير، تم تسجيل 93 لاجئ وطالب لجوء من طرف مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في تونس[3] . ويتضمن هذا العدد أشخاصا وصلوا جوّا (23)، وبرّا (58) و (12) ممن تم إنقاذهم أو اعتراضهم في البحر. وحتى تاريخ 29 فبراير ، كل الواصلين إلى تونس قد عبروا الحدود الليبية التونسية ولم يتم تسجيل أي واصلين جدد في 2020 عند الحدود الجزائرية التونسية. فيما تقدّر المفوضية أن الأغلبية العظمى (88%) من الذين عبروا ليبيا قد تعرضوا لشكلا من أشكال العنف أو الإساءة (كالتعذيب، والمعاملة السيئة في الاحتجاز، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي)، وبذلك قد يحتاجون إلى دعم نفسي اجتماعي.

أما فيما يتعلق بأماكن الإستقبال والإقامة، فإن محافظات تونس (1,064) ومدنين (899) وأريانة (703) وصفاقس (564) وقابس (299) تستضيف الأعداد الكبرى للاجئين والمهاجرين. وبصورة عامة، تستضيف الدولة 4,288 لاجئ ومهاجر معظمهم من أصول سورية (1,651) ومن ساحل العاج (1,180). ومنهم 50% (2,161) تقدموا بطلبات لجوء في تونس. و منهم (93) من القادمين الجدد خلال الأشهر الأولى من سنة 2020 . كما تشير التقديرات أن 78% (73) شخص قد طلبوا اللجوء في تونس طبقا لأرقام المفوضية. وهذه الزيادة الجزئية لعدد اللاجئين والمهاجرين الطالبين للجوء الواصلين مؤخرا تشير إلى تغير في ملفات ونوايا اللاجئين والمهاجرين الواصلين إلى هذه الدولة.

الإستعدادات لإستضافة الفئات النازحة من ليبيا

مع تفاقم الوضع الأمني في ليبيا منذ بداية 2020، استعدت السلطات التونسية لإستقبال أعداد كبيرة من الأشخاص بمن فيهم النازحين الليبيين واللاجئين والمهاجرين الذين كانوا يعيشون في ليبيا. وفي 9 يناير قام وفد من المسؤولين من ولاية تطاوين ومنطقة رمادة الحدودية بزيارة الفطناسية وهو موقع تم اختياره لإقامة مخيم لإستقبال الأعداد المتوقعة. حيث أكدت السلطات التونسية المحلية بأن تونس مستعدة وقامت بأخذ جميع الإحتياطات في حال حدوث أي حركة تنقل على الحدود الليبية. ولكن على الصعيد الآخر، لم تطرأ أي مستجدات بخصوص النقاشات المتعلقة بتمرير تشريعات محلية تعترف بأوضاع اللاجئين والمهاجرين الآخرين الفارين من الصراعات والأزمات.

التونسيون في إسبانيا

بالنسبة لحركات التنقل خارج تونس، أشارت تقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بأن الجنسية التونسية حلت الترتيب الثامن (4%) من ضمن أكثر الجنسيات شيوعا في الوصول إلى إسبانيا في يناير وفبراير 2019. وبالتدقيق في مدينة مليلة، فقد وجدت المفوضية أن التونسيون من أكثر الجنسيات وصولا إلى مدينة مليلة (22% من العدد الكلي) في الفترة بين يناير وديسمبر 2019. حيث نقلت وسائل الإعلام الإسبانية في مارس 2020 الظروف المعيشية في مراكز استقبال المهاجرين من فقر وازدحام في جيبي سبتة ومليلة، وخاصة في مركز مدينة مليلة حيث الأطفال الغير مصحوبين بأُسرهم. ونتيجة لهذه التقارير، أطلق الإتحاد التونسي للعمل (UGTT) والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES)، نداءً إلى السلطات الإسبانية في 27 مارس مطالبين بتحسين الظروف المعيشية في المراكز المؤقتة لإستقبال المهاجرين (CETI) في مدينة مليلة وكذلك لحماية التونسيين المتواجدين بها. يُشار إلى أن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية FTDES قام في يناير الماضي بالتعبير عن قلقه حول أوضاع ما يقارب 800 تونسي غير مسجلين يعيشون لفترة غير محددة في مراكز الاستقبال في مليلة.

3 تظل الأعداد الإجمالية للهجرة المختلطة غير معلنة في تونس.

الهجرة المختلطة في السودان

خلال شهر يناير، أطلقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين خطة الاستجابة للاجئين في السودان 2020 والتي تدعو إلى المزيد من الدعم لمساعدة أكثر من 900,000 لاجئ وما يقارب 250,000 فرد من المجتمع المضيف. فإن الاختلاف الرئيسي مع خطة الاستجابة للاجئين في السودان العام الماضي، والتي تهدف بشكل أكثر تحديدا إلى تقديم الدعم والمساعدة للاجئين من جنوب السودان، هو الهدف من تقديم المزيد من المساعدات إلى الجنسيات الغير متجانسة من اللاجئين. فبينما تعد أكبر فئة من اللاجئين من جنوب السودان، تدعو المفوضية كذلك إلى توفير الدعم للاجئين وطالبي اللجوء من دول جمهورية أفريقيا الوسطى (CAR) وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC) وإريتريا وإثيوبيا والصومال وسوريا واليمن.

نظرا للنزاع الدائر في بلدة الجنينة (غرب دارفور) منذ ديسمبر 2019، فقد دفع بعض الأشخاص للفرار نحو تشاد، حيث وصل ما يقدّر بـ 16,000 شخصا حتى تاريخ 16 مارس 2020. وفي حال استمرار هذه التوترات، تتوقع المفوضية توجه 30,000 لاجئٍ ومهاجر إلى التشاد بحثا عن الحماية والمأوى. حيث أن منطقة أدري الحدودية التشادية (في محافظة عواداي) تستضيف حاليا 128,000 لاجئ سوداني من نزاعات سابقة.

منذ شهر ديسمبر 2019، قامت قوات الشرطة بمداهمة اللاجئين والمهاجرين المستضعفين في أفقر أحياء الخرطوم ، حسبما أفادت به الجزيرة. وقد تكررت في السنوات الأخيرة أعمال الاعتقال والاحتجاز للاجئين والمهاجرين من الإريتريين والإثيوبيين والسوريين في مدن السودان. أما بالنسبة للخروج من مراكز الاحتجاز، فقد أفاد اللاجئون والمهاجرون بأنهم دفعوا غرامات تتراوح من 50,000 إلى 100,000 جنيه سوداني، أي ما يعادل ($1,100 –$2,200). ووفقا للمفوضية فيوجد حتى يناير 2020، 140,029 إريتري و 93,502 سوري، و 14,034 إثيوبي على الأراضي السودانية.

أبرز المواضيع: آثار كوفيد-19 على حركة التنقل في شمال أفريقيا

لمحة عن الأوضاع العامة

في 14 فبراير تم الإعلان عن اكتشاف أول حالة مؤكدة لكوفيد-19 بشمال أفريقيا في مصر. وخلال الأسبوعين التاليين تم اكتشاف حالات أخرى في الجزائر (25 فبراير)، وكذلك المغرب وتونس (كلاهما يوم 2 مارس). وحتى تاريخ 31 مارس، أعلنت جميع دول المنطقة عن وجود حالة مؤكدة على الأقل: تأتي الجزائر أولا بأكثر الحالات المسجلة وهي 716، تليها مصر (710)، ثم المغرب (602) ثم تونس (423) ثم ليبيا (10) وأخيرا السودان (7).[4]

الشكل 1: الحالات المؤكدة في دول شمال أفريقيا[5]

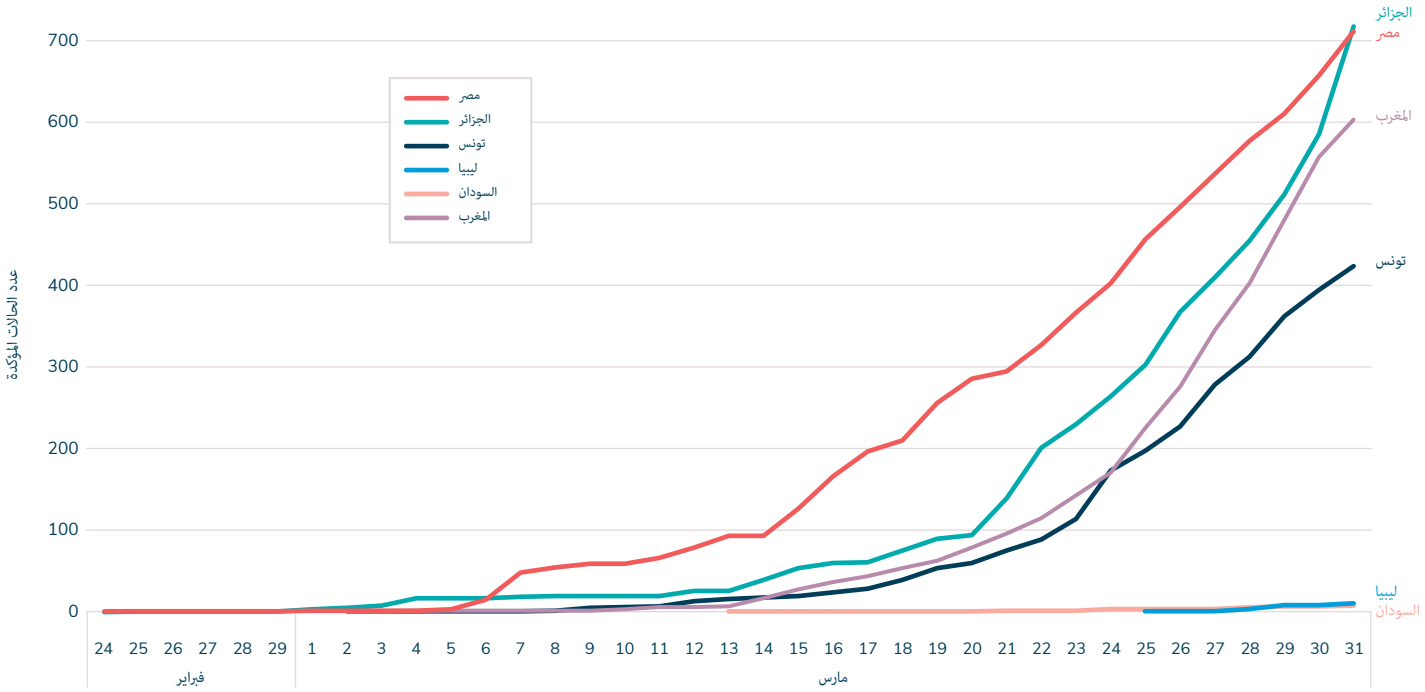

ولا شك أن هذا الوباء يؤثر حاليا على حركة التنقل إلى وعبر هذه المنطقة. وسعيا لمجابهة خطر انتشار هذا الفيروس، عملت الدول على اتخاذ العديد من التدابير الوقائية كالحجر الصحي والحجز وحظر السفر وفرض قيود على حرية التنقل وتقليل القوى العاملة وإغلاق المدارس والجامعات، بالإضافة إلى إلغاء الفعاليات العامة وإغلاق الأماكن العامة.

التنقل نحو شمال أفريقيا

لقد تم إغلاق الحدود البرية نحو دول شمال أفريقيا كإجراء لاحتواء تفشي كوفيد-19 وذلك طبقا للخريطة التفاعلية للمنظمة الدولية للهجرة الخاصة بآثار كوفيد-19 على حرية التنقل. فإغلاق الحدود الجنوبية مع النيجر عند تووموا داخل منطقة القطرون (يوم 29 مارس) بالإضافة إلى إغلاق الحدود الجزائرية الجنوبية مع النيجر عند نقطة السمكة (يوم 24 مارس) مما سيعيق تنقل العمال

4 يعتمد عدد الحالات المؤكدة بشكل مباشر على عدد الإختبارات التي تجرى. ففي تونس يتم إجراء ٢٠٠ اختبار يوميا (تكلفة الاختبار الواحد ٠٠٧ دينار تونسي). في ليبيا تم اجراء ١٢١ اختبار حتى تاريخ ١٣ مارس تحت إشراف منظمة الصحة العالمية في مقر المركز الوطني لمكافحة الأمراض وبشكل مجاني للمريض.

5 من ضمن المصادر Worldometers (الجزائر)، (تونس)،Covid-١٩-africa.sen.ovh (ليبيا، السودان، المغرب ومصر).

الموسميين من النيجر إلى ليبيا والجزائر. كما تبقى حدود السودان الغربية مع تشاد مغلقة أيضا (من ضمن منافذ الدخول كلبوس، تاندولتي، بييدا، وفورو بورونغا)، ما يشكل حائلا يمنع حركة الناس الذين يسعون إلى العمل في مناجم الذهب التشادية. كما أنه تم إغلاق الحدود الشرقية للسودان مع إرتريا (أواد من يوم 22 مارس ولاوا من يوم 19 مارس) وإثيوبيا (باسودا من يوم 19 مارس وهوميرا من يوم 17 مارس). ولكن تظل حدود السودان مع جنوب السودان مفتوحة بشكل كبير (المنافذ مفتوحة دخولا وخروجا: أبايي، ديفرا، كير، آدم، الجوف، وكاكا).

التنقل عبر شمال أفريقيا

تقريبا تم إغلاق جميع الحدود في المنطقة سواء من ناحية الدخول أو الخروج. فقد صرّح وزير النقل التونسي أنور معروف يوم 16 مارس بأن تونس أغلقت حدودها مع ليبيا مقفلةً بذلك النقطة الحدودية بمنطقة ذهيبة. بالإضافة لإغلاق السلطات الليبية للنقطة الحدودية بمنطقة وازن يوم 15 مارس. وقد أكدت المصادر القريبة من الحدود أن هذا الإغلاق سيستمر لفترة 15 يوم للحد من تفشي كوفيد-19 مع السماح للمواطنين التونسيين والليبيين بالعودة إلى بلدانهم. كما صرّح ممثل عن بلدية ذهيبة بأنه قد تم ترحيل مايقارب 130 مواطن تونسي من منفذ ذهيبة بعد أن تم إغلاقه.

في حين قامت ليبيا بإغلاق حدودها مع تونس تماما باستثناء المواطنين الليبيين العائدين، أفادت التقارير بأن ليبيا تتبع سياسات مختلفة بشأن حدودها مع الدول الأخرى. فحتى تاريخ 22 مارس، أعلنت المنظمة الدولية للهجرة أن الحدود بين ليبيا والسودان عند نقطة كرب التوم في منطقة دونغولا ستظل مفتوحة للدخول والخروج. مع منح استثناء للمصريين العائدين من ليبيا، تم إغلاق الحدود بين ليبيا ومصر في منطقة طبرق يوم 30 مارس. وقد أعلن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أنه بتاريخ 29 مارس تم إغلاق جميع المنافذ الجوية والبرية والبحرية (مع وجود إعفاءات لبعض الأشخاص والخدمات).

الآثار الرئيسية على اللاجئين والمهاجرين في المنطقة:

سبل العيش، والحوالات المالية، والاحتجاز

ثمة خطر محدد للإصابة بالعدوى للاجئين والمهاجرين في الاحتجاز (يقدر حاليا بـ 1,500 شخص في مراكز الاحتجاز غير الرسمية). يشدد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على أن مراكز الاحتجاز في ليبيا مكتظة وتضعف فيها النظافة الصحية، الأمر الذي يجعل شاغليها عرضة لانتشار فيروس كوفيد-19 . أما في السودان، فقد تم تركيب منظومة مراقبة كوفيد-19 في مخيمات اللاجئين وهو نتاج تعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و وزارة الصحة السودانية. وقد استلم اللاجئون والمهاجرون في عدد من المخيمات مستلزمات جديدة للنظافة الشخصية، تتضمن قطعة صابون إضافية.

وبعيدا عن الآثار المؤثرة على الصحة و حرية التنقل، سيكون لكوفيد-19 عواقب اجتماعية واقتصادية لا تعد ولا تحصى على مواطني شمال أفريقيا بالخارج، بالإضافة لعواقبها على تنقل اللاجئين والمهاجرين إلى وعبر منطقة شمال أفريقيا. ففي ظل تقليص الوظائف سواء في القطاعات الرسمية أو غير الرسمية في أوروبا وشمال أفريقيا (كعمّال البناء، ومدبرات المنازل، وعمال الزراعة، وموظفي المطاعم)، سيجد اللاجئون والمهاجرون أنفسهم عاطلين عن العمل. أما الانقطاع عن الأعمال في أوروبا والذي أدى إلى انخفاض الدخل أو توقفه بالكامل، فقد يقيّد قدرة مواطني دول شمال أفريقيا في الخارج على إرسال الحوالات المالية إلى أسرهم في أوطانهم وتحديدا تونس والمغرب ، التي لديها جاليات كبيرة في أوروبا.

أما في ليبيا، فقد لوحظت الزيادة في أسعار المواد الغذائية ومختلف البضائع حسب ما أفاد به مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. و خلال مقابلة أجراها مركز الهجرة المختلطة مع مخبر رئيسي في يوم 2 أبريل أفاد مهاجر تشادي بمدينة إجدابيا بأن "الأسعار ارتفعت بسبب كوفيد-*19*، نتمنى ألا يزيد إيجار المنزل أيضا." أما في تونس ضمن مقابلة أجريت في يوم 1 إبريل، قالت مهاجرة من ساحل العاج في مدينة تونس ضمن نقاش تمحور حول آثار كوفيد-19 على سبل عيشها وكسب رزقها "ولكن أيّ حلول [هناك] إن لم نعمل؟ إن لم يكن لدينا المال لنُعيل أنفسنا وندفع الإيجار؟ أعرفُ أناسًا أُخرجوا من منازلهم لأنهم لم يستطيعوا دفع الإيجار."

أبرز الأبحاث الحديثة والتقارير

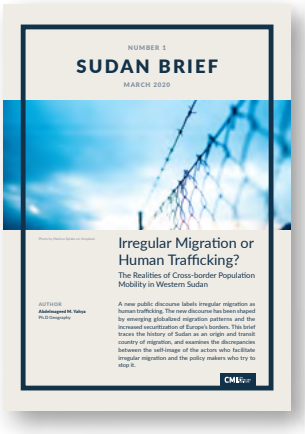

Irregular Migration or Human Trafficking? The Realities of Cross-border Population Mobility in Western Sudan

هجرة غير نظامية أم اتجار بالبشر؟ حقائق تنقل السكان عبر الحدود في غرب السودان

معهد Chr. Michelsen Institute |مارس 2020

قد أصبح الفرق بين الهجرة الغير نظامية والاتجار بالبشر غامضا على نحو متزايد في السياق السوداني. يقول الكاتب أن هذا الخطاب قد تم تشكيله من خلال أنماط الهجرة "المُعولمة" وزيادة التشديد الأمني على حدود أوروبا. حيث يبحث هذا الموجز في تاريخ السودان كبلد تنطلق منه الهجرة وكبلد عبور، كما يبحث في متغيرات الهجرة غير نظامية، وسياسات السودان المتعلقة بالهجرة.

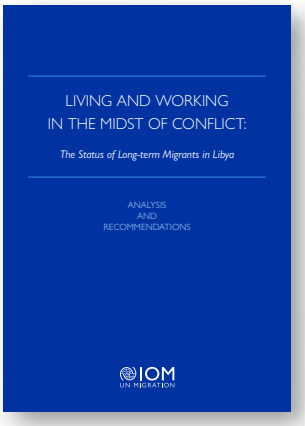

Living and Working in the Midst of Conflict: The Status of Long-term Migrants in Libya

العيش والعمل وسط النزاعات: وضع المهاجرين في ليبيا على المدى الطويل

المنظمة الدولية للهجرة |مارس 2020

بينما توجد معلومات مكثفة حول الأشخاص العابرين لليبيا، تسلط هذه الدراسة الضوء على المهاجرين المقيمين في ليبيا لأكثر من سنة. من خلال التركيز بشكل محدد على مواضيع كسب الرزق والحوالات المالية والوضع الأمني، حيث يساهم هذا البحث في النقاش حول الهجرة في ليبيا وذلك بالتمييز بين المهاجرين العابرين والمهاجرين المقيمين لفترة طويلة. في حين أن التحديات التي تتعلق بالحماية والضعف -كمخاطر عبور الصحراء وعبور البحر ومخاطر الاستغلال وحالات إنتهاكات حقوق الإنسان- فهي تعني بجميع اللاجئين والمهاجرين في ليبيا.

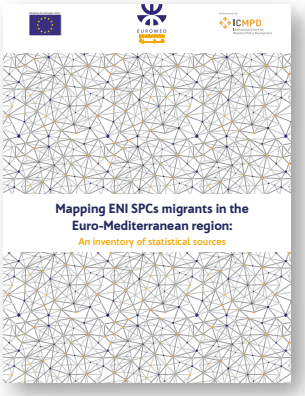

Mapping ENI SPCs migrants in the Euro-Mediterranean region: An Inventory of Statistical Sources

تحديد المهاجرين ENI SPCs في المنطقة الأورومتوسطية: مجموعة من المصادر الإحصائية

ICMPD |مارس 2020

تقدم هذه الدراسة أفكارا حول المواقع التي يمكن الحصول منها على معلومات إحصائية عن الجاليات والمجتمعات العربية في الخارج بما في ذلك تحديد المواقع وحركات التنقل الشائعة وملامح المجتمعات. تم ترتيب الفصول حسب البيانات من ناحية المهاجرين القادمين والمغادرين حسب الدولة (كالجزائر ومصر والمغرب وتونس) وحسب الجاليات في دول الاتحاد الأوروبي (كبلجيكا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا والسويد). وتختتم الدراسة مقترح مستقبلي حول استراتيجيات أكثر ترابطا وتطبيقا في المنطقة الأورومتوسطية.

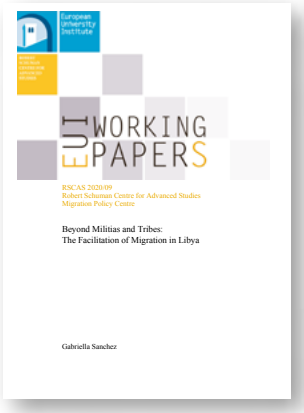

Beyond Militias and Tribes: The Facilitation of Migration in Libya

ما وراء الميليشيات والقبائل: تسهيل الهجرة في ليبيا

مركز سياسات الهجرة | فبراير 2020

تسلط هذه الدراسة الأضواء على متغيرات تهريب المهاجرين في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي. وتستند على مقابلات أُجريت مع رجال أمن وموظفي المعابر الحدودية ومواطنين عاديين ومهاجرين وأشخاص مرتبطين بعملية تسهيل رحلاتهم إلى أوروبا في إيطاليا وتونس والحدود التي تتقاسمها مع ليبيا. فهذه الدراسة تساهم في المجال العلمي المتزايد حول الموضوع وتقترح بأنه عبر أفريقيا يعد وصف استراتيجيات تسهيل الحركة والتنقل كتهريب البشر وتجريمهم في توافق مع إنفاذ إجراءات وقوانين السيطرة على الهجرة التي يمليها الإتحاد الأوروبي.

Places of Safety in the Mediterranean: the EU's Policy of Outsourcing Responsibility

حيث يتوفر الأمان في البحر المتوسط: سياسة الاتحاد الأوروبي في الاستعانة بمصادر خارجية

Heinrich Böll Stiftung | فبراير 2020

يقوم المؤلفون بالبحث في الأسئلة التالية من الناحية القانونية: هل إنزال المهاجرين واللاجئين في بلدان شمال أفريقيا من قبل سفن دول الاتحاد الأوروبي -بما فيها السفن المشاركة في عملية xetnorF- يعد امتثالا بالإلتزامات الدولية والقانون الأوروبي؟ إذاً، هل يمكن اعتبار الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس "أماكن آمنة" بالنسبة للأشخاص الذين تم إنقاذهم؟ هل القوارب الخاصة -بما فيها قوارب الإنقاذ للمنظمات الغير حكومية- مجبرة على إنزال اللاجئين والمهاجرين الذين تم إنقاذهم ف أماكن غير آمنة؟ بمقدورهم رفض اتباع مثل هذه الأوامر دون خرق أي قانون؟

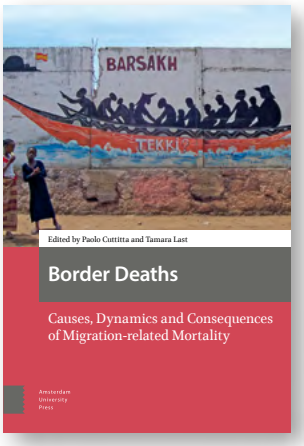

Border Deaths: Causes, Dynamics and Consequences of Migration-related Mortality

حالات الموت على الحدود: الأسباب، المتغيرات وعواقب الوفيات المتعلقة بالهجرة

Amsterdam University Press | يناير 2020

تسلط هذه المجموعة من الدراسات الضوء على المفاهيم والمنظورات الجديدة التي تساهم في المناقشة الجارية بشأن الوفيات على الحدود. ومن الممكن تفسير حالات الوفيات على الحدود بطرق مختلفة، فغالبا ما تُلقي بعض الأصوات الناقدة بالمسؤولية على الدول كون هذه الدول تجعل من المستحيل على عدد كبير من سكان العالم القيام برحلات أكثر أمانا بأقل قدر من المخاطر. إن الإحصائيات المتعلقة بحالات الموت على الحدود عادة ما يتم استغلالها بشكل واسع لخدمة قراءات مختلفة ، فتعد ذو طابع سياسي في الغالب. و في فصول الكتاب تسعى إلى إظهار سوء استخدام مثل هذه الإحصائيات وفي نفس الوقت تتساءل عن طريقة استخدام البيانات المتعلقة بحالات الموت على الحدود من حيث طرق جمعها وتحليلها ونشرها.

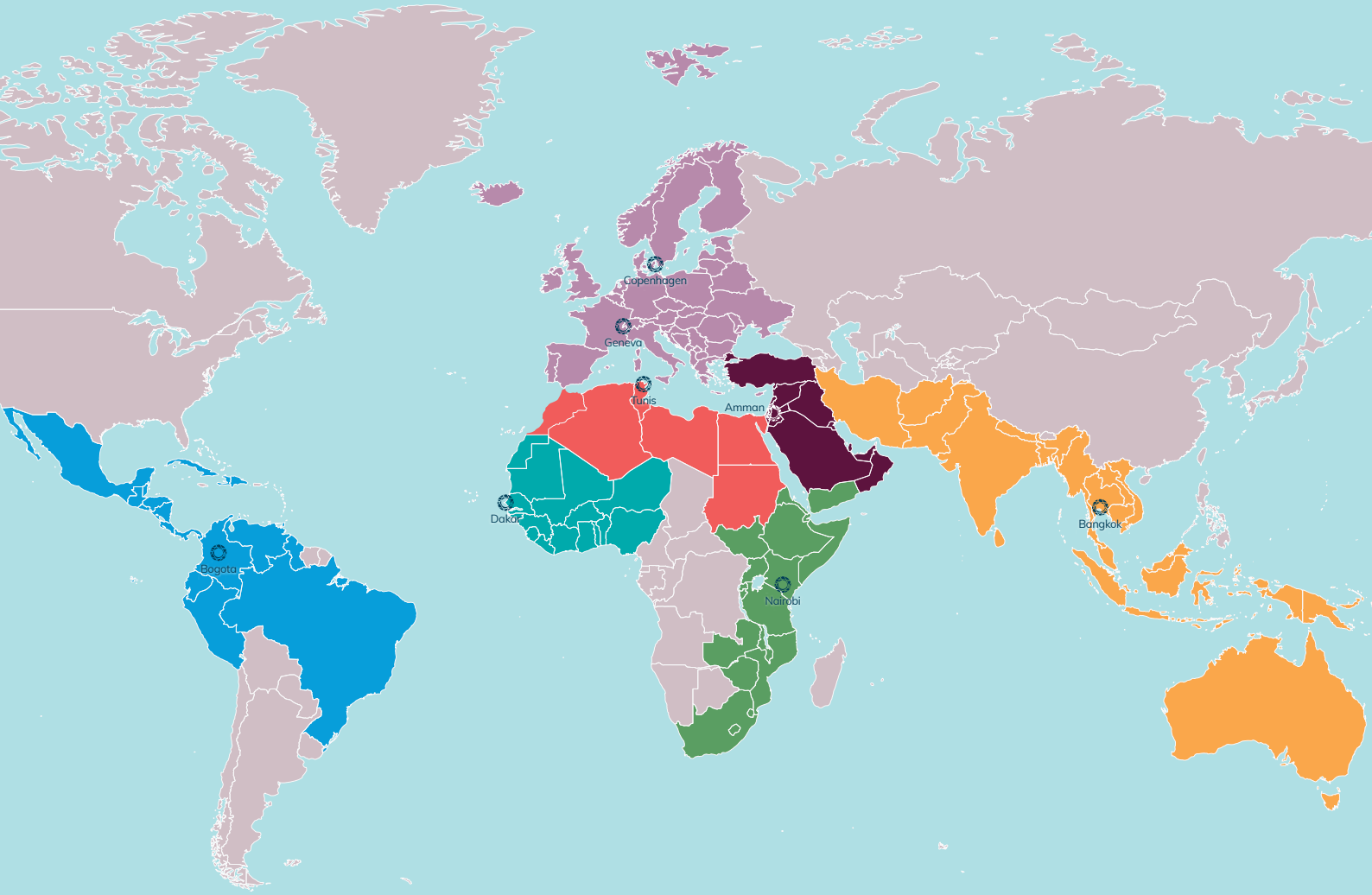

إنّ مركز الهجرة المختلطة هو شبكة عالمية تتكون من سبعة مكاتب إقليمية كبرى ووِحدة مركزية في جنيف تعمل على جمع البيانات والأبحاث وتحليل وتطوير السياسات المتعلقة بالهجرة المختلطة. حيث يعد مركز الهجرة المختلطة مصدرا رائدا للمعلومات المستقلة ذات الجودة العالية والأبحاث والتحليلات والخبرة في مجال الهجرة المختلطة. فيهدف المركز إلى رفع مستوى الفهم حول الهجرة المختلطة، وذلك للتأثير بشكل إيجابي على سياسات الهجرة عالميا وإقليميا، ولإبلاغ برامج الإستجابة بأدلة تمكنهم من حماية الناس في حالة التنقل، و لتحفيز التفكير المتقدم في النقاشات العامة والمتعلق منها بسياسات الهجرة المختلطة. وإن الهدف الأسمى لمركز الهجرة المختلطة يركز على حقوق الإنسان والحماية لجميع من هم في حال تنقل.

مركز الهجرة المختلطة هو جزء من وتحت رعاية المجلس الدانماركي للاجئين (DRC). تتمركز الفرق الإقليمية والرئيسية في كل من عمّان وكوبنهاغن وداكار وجنيف ونيروبي وتونس وبوغوتا وبانكوك.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقعنا mixedmigration.org ومتابعتنا على @Mixed_Migration

Mixed Migration Centre

DRC DANISH REFUGEE COUNCIL